

على جولتي أستانة وجنيف القادمتين عدم القفز على قضية المختفين والمفقودين

فشلت كل جولات جنيف وأستانة في
الكشف عن مصير مختفٍ أو مفقود

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الإثنين 30 تشرين الأول 2017

المحتوى:

- أولاً: مقدمة ومنهجية جمع قاعدة البيانات.
- ثانياً: قرابة 86 ألف مختف مسجلون بالاسم.
- ثالثاً: الاعتقال بهدف التجنيد القسري.
- رابعاً: عمليات الإفراج عن المعتقلين والكشف عن مصير المختفين.
- خامساً: التوصيات.

أولاً: مقدمة ومنهجية جمع قاعدة البيانات:

أشارت أولى قرارات مجلس الأمن عن سوريا إلى قضية الاعتقال السياسي والاختفاء القسري، عبر القرارين رقم 2041 و2042 في نيسان/ 2012، كما أكّد القرار رقم 2139 في شباط/ 2014 على وقف فوري لممارسات الإخفاء القسري، وأدان ممارستها بعبارات صارخة، وكذلك البند 12 في القرار رقم 2254 كانون الأول/ 2015، لكنّ هذه القرارات جميعها بقيت مجرد حبر على ورق، ولم تنجح في كشف مصير مختفٍ أو مفقود، ولا في الإفراج عن معتقلي رأيٍ أو سياسيين أو نساء أو أطفال.

ولأهمية وحيوية الموضوع لأعداد كبيرة جداً من المجتمع السوري، طُرحت قضية المعتقلين في مسار مفاوضات جنيف، وخاصة في الجولات الأولى، وصحيح أن الإنجاز كان شبه معدوم أيضاً، لكنها كانت حاضرة ضمن النقاشات، وعلى جدول الأعمال، إلا أنّ الجولات الثلاث الأخيرة تكاد تخلو تقريباً من مجرد ذكر أو نقاش لهذا الملف الحساس، بل إننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان ومن خلال حضورنا في عدة جولات في جنيف، إما بصفة استشارية، أو في غرفة المجتمع المدني، لمسنا تغييراً مقصوداً لهذا الملف، بذريعة تعقيده وإنه قد يُعطّل تقدّم العملية السياسية، ولقد أكّدتنا مراراً في تقارير وبيانات عديدة أنّ مفتاح التّقدم في العملية السياسية وإظهار انفراج وتقارب إنما يبدأ ويكون بكشف مصير المختفين والمفقودين، وتكرّر النّهج ذاته في مفاوضات أستانة منذ أول اجتماع في كانون الثاني/ 2017 حتى بداية هذه الجولة السابعة اليوم وغداً.



يقوم قسم خاص في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتسجيل حالات الاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري (احتجاز شخص من قبل قوات حكومية أو قوات تابعة وعاملة لها، مع إنكار الاعتراف بالتوقيف أو الكشف عن مصيره)، بشكل يومي، تراكمي على مدى سبع سنوات، كما تُصدر تقريراً شهرياً في الاعتقال، وتقريراً آخر في ضحايا التعذيب، إضافة إلى نشر أخبار دورية حال التَّحقيق منها لأبرز حالات الاعتقال، والموت بسبب التعذيب، وللتوسع في الاطلاع على منهجية عملنا نرجو زيارة [الرابط](#).

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”إذا فشل المجتمعون في أستانة، برعاية حلفاء وداعمي النظام السوري الأساسيين في مجرد الكشف عن مصير أبناء وبنات المجتمع السوري المختفين بشكل أساسي لدى النظام السوري، فضلاً عن الإفراج عن قسم منهم، فهذا يُشير إلى عبثية هذه الجولات، ولا يمكن إحراز مجرد لفت انتباه لدى المجتمع السوري لأيِّ مسار تفاوضي دون إحراز تقدُّم ملموس في قضية المختفين“.

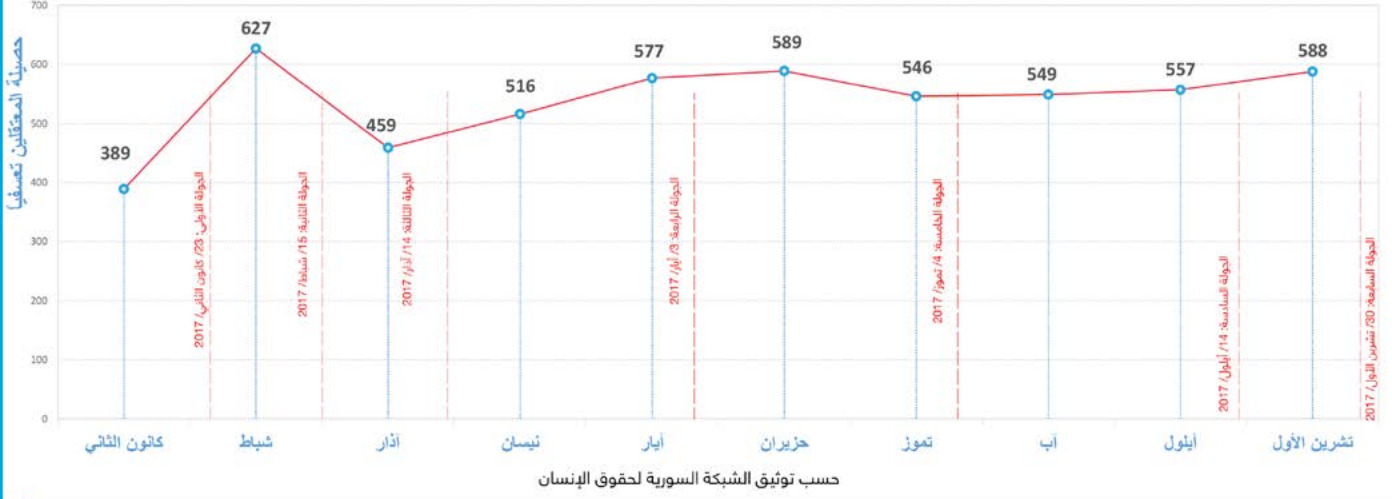
ثانياً: قرابة 86 ألف مختفٍ مسجلون بالاسم:

منذ صيف عام 2011 نفَّذت قوات النظام السوري استراتيجية الإخفاء القسري على نحو منهجي كثيف مدروس، وبشكل واسع شمل عدة محافظات معاً بالتوازي، ومنذ ذلك الوقت يُشكّلُ الإخفاء القسري الذي مارسته ولا تزال قوات النظام السوري جرائم ضد الإنسانية.

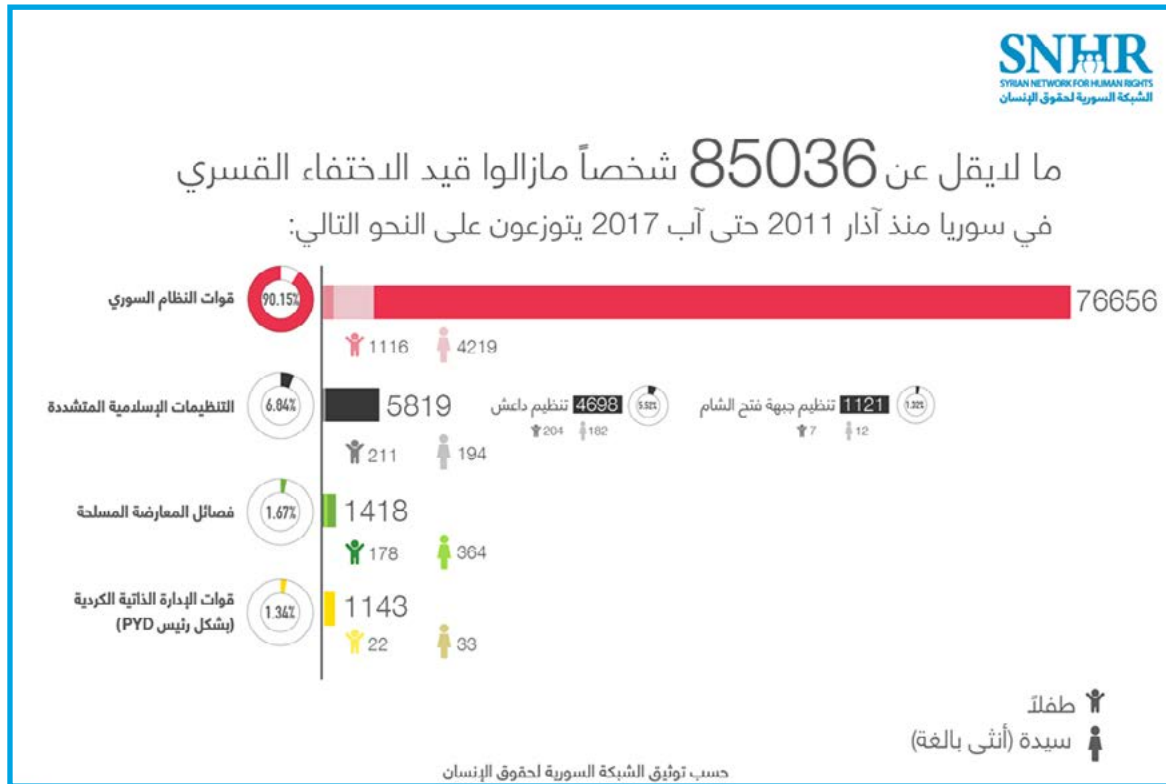
هؤلاء المختفون هم مسؤولية مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، وأمينها العام بكلِّ تأكيد، لكنهم أيضاً مسؤولية الأطراف المتفاوضة في جنيف وأستانة، ومسؤولية المبعوث الدولي إلى سوريا أن يُصارع المجتمع السوري عن سبب فشل سبع جولات في الكشف عن مصير مختفٍ، أو الإفراج عن امرأة أو طفل، أو زيارة مركز اعتقال، ومسؤولية الدول الراعية لمسار أستانة، وبشكل خاص النظامين الروسي والإيراني، حيثُ حليفهم النظام السوري المتسبب في 90% من كارثة الإخفاء القسري وما يتبعها من تعذيب وموت بسبب التعذيب في سوريا.

إلا أنَّ الأمر لم يتوقف عند هذا الحد فحسب، بل إنَّ النظام السوري استمرَّ في عمليات الاعتقال التَّعسفي، والتعذيب، وقتل المعتقلين والمختفين قسرياً تحت التعذيب، أثناء وبين جولات التَّفاوض في جنيف وأستانة، كما يُشير إلى ذلك المخطط التالي الذي يرصد حصيلة المعتقلين تعسفياً منذ بداية عام 2017 حتى الآن، وهو العام الذي شهد بداية جولات أستانة، كما تضمَّن عدداً من جولات محادثات جنيف أيضاً:

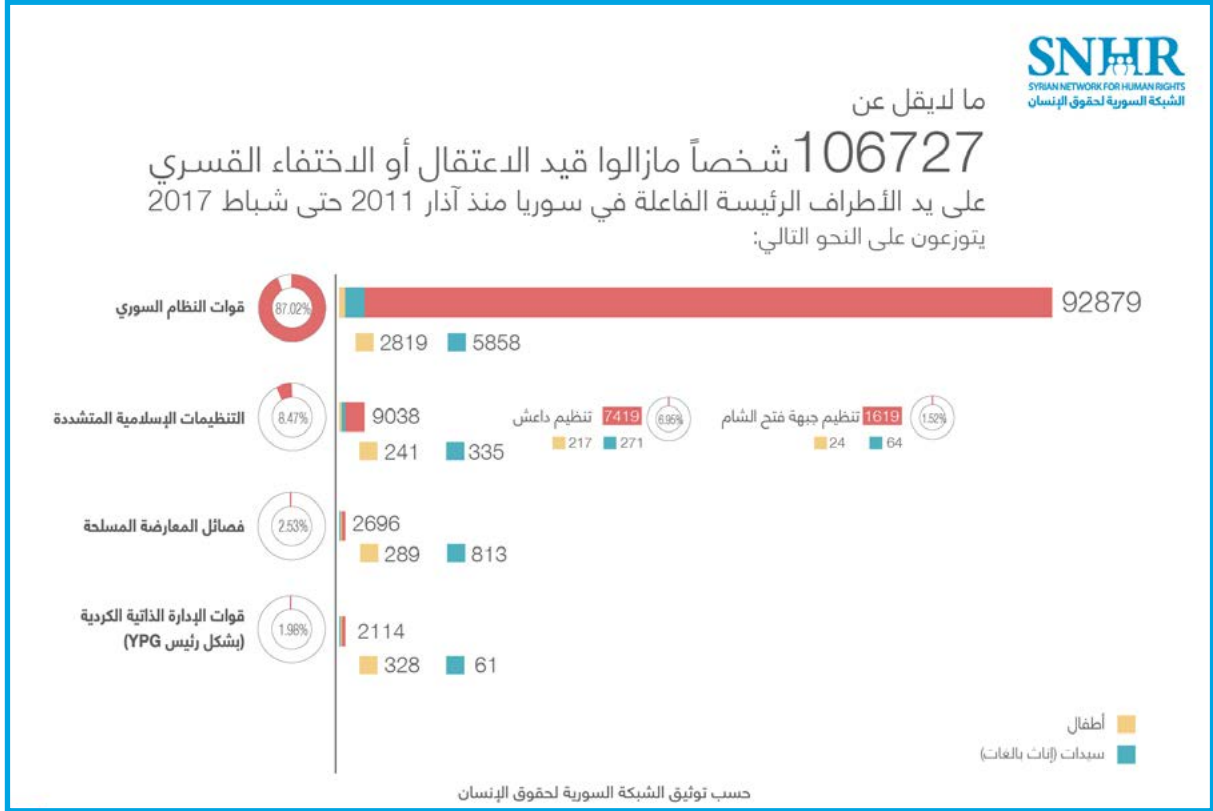




لقد بلغت حصيلة المختفين قسرياً منذ بداية مسار أستانة حتى الآن ما لا يقل عن 5027 شخصاً، بينهم 14 سيدة. أما حصيلة المختفين قسرياً الشاملة منذ آذار/ 2011 حتى آب/ 2017 فقد بلغت 85036 مختفياً قسرياً مسجلين في قاعدة بيانات اسمية لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان، يتوزعون بحسب الجهة التي ارتكبت الجريمة على النحو التالي:

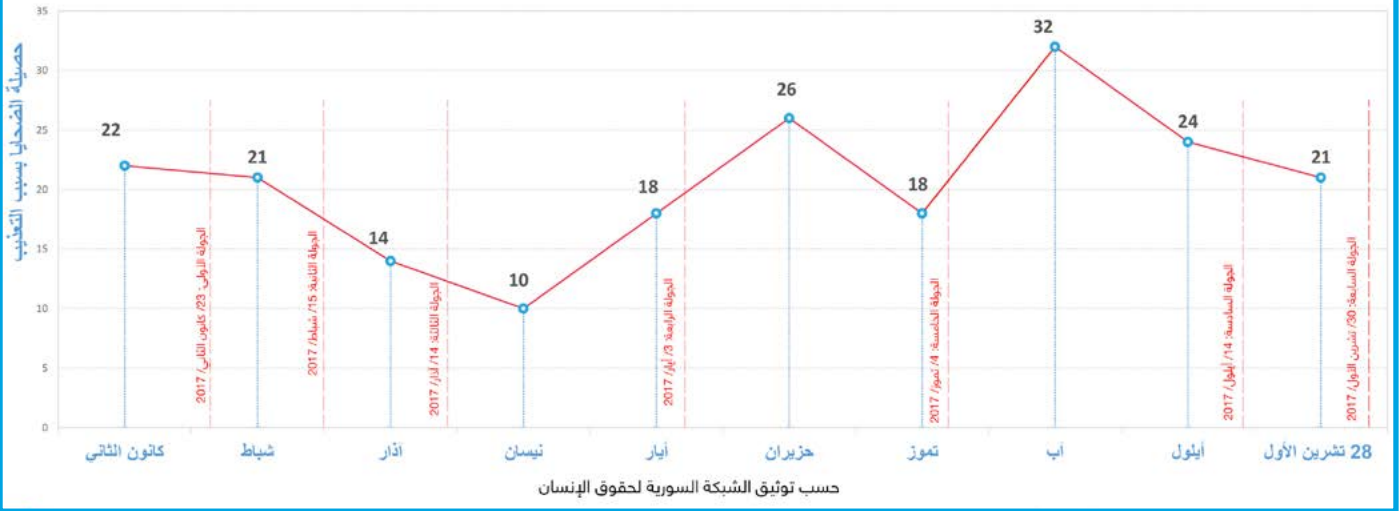


أما حصيلة المعتقلين الشاملة فقد بلغت 106727 معتقلاً مسجلين في قاعدة بيانات اسمية لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان. منذ آذار/ 2011 حتى شباط/ 2017 ومما هو ملحوظ تحوّل ما لا يقل عن 90.15% من المعتقلين إلى محتفين قسراً؛ ما يجعل من العسير التّقدّم في أية مفاوضات سياسية دون البدء بالكشف عن مصيرهم:

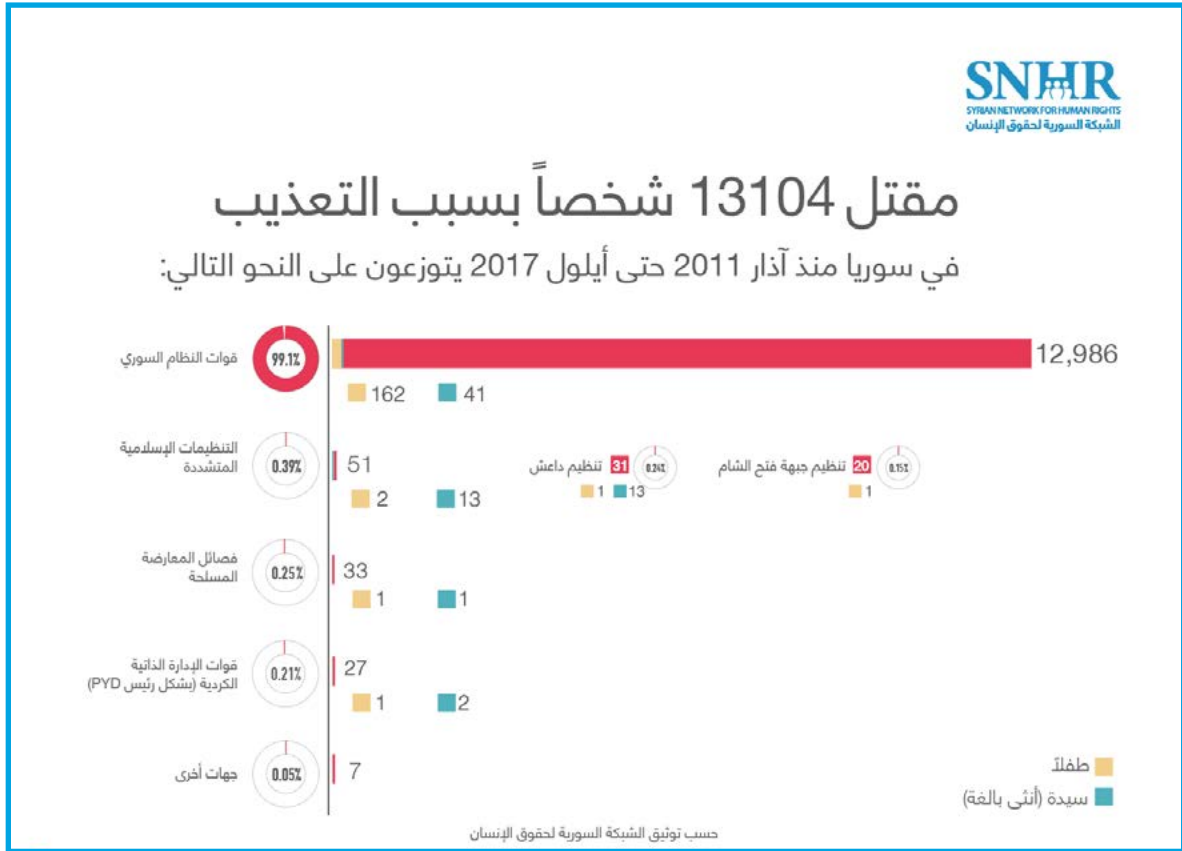


هؤلاء المعتقلون والمختفون قسرياً يتعرضون لأصناف متعددة من التعذيب، ومن إهمال في الرعاية الصحية؛ ما يؤدي إلى وفيات دورية بسبب التعذيب، والمخطط التالي يوضّح حصيلة الوفيات الشهرية بسبب التعذيب منذ بداية عام 2017، حتى الآن، ويُشير إلى أنّ شيئاً لم يتغير خلال وما بين جولات أستانة أو جنيف:





أما حصيلة ضحايا التعذيب الشاملة منذ آذار/ 2011 حتى أيلول/ 2017 فقد بلغت 13104 شخصاً مسجلين في قاعدة بيانات اسمية لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان، يتوزعون بحسب الجهة التي ارتكبت الجريمة على النحو التالي:



ثالثاً: الاعتقال بهدف التجنيد القسري:

هدَفَ النظام السوري في بداية الحراك الشعبي حتى نهاية عام 2013 إلى ملاحقة رموز الحراك المدني، لاحظنا في عام 2014 تغييراً في استراتيجية النظام السوري الذي عانت قواته من تفككات واسعة، سببها الأساسي التوجه في عمليات القتل ضد أبناء الشعب السوري نفسه، فحاول تعويض ذلك الشرخ الواسع بحملات واسعة من الاعتقالات بهدف إلحاقهم في صفوف جبهات القتال الأولى، وقد اعتقل آلاف الشباب وقتل العديد منهم في دوامة هذه الاستراتيجية الاستعبادية، ووقع ذلك بشكل خاص في المناطق التي خضعت إلى هدمٍ أو تسويات، حيث شنت قوات النظام السوري حملات واسعة من الاعتقالات في صفوف من رغب في البقاء وسيقوا جبرياً إلى جبهات القتال.

رابعاً: عمليات الإفراج عن المعتقلين والكشف عن مصير المختفين:

جميع حالات الإفراج التي سجلناها تقريباً إنما تمت في سياق صفقات تبادل بين النظام السوري وفصائل في المعارضة المسلحة، أو عبر الإفراج عن المعتقلين من السجون المركزية بعد خضوعهم لأحكام محكمة مكافحة الإرهاب السورية، ذلك بعد انقضاء مدة الاعتقال المقررة للمعتقل، والتي غالباً ما تكون إثر إقرار التُّهم تحت التعذيب، ودون أيٍّ محامي دفاع؛ بهدف الحصول على مبالغ مالية ضخمة كي يتمكن المعتقل من مجرد النجاة من الموت والحصول على حكم بالسَّجن.

رابعاً: توصيات:

إلى الأمم المتحدة والأطراف الضامنة لمحادثات أستانة:

- يجب تشكيل لجنة خاصة حيادية لمراقبة حالات الإخفاء القسري، والتَّقدم في عملية الكشف عن مصير 86 ألف مفقود في سوريا، 90% منهم لدى النظام السوري.
- البدء الفوري في الضغط على الأطراف جميعاً من أجل الكشف الفوري عن سجلات المعتقلين لديها، وفق جدول زمني وفي تلك الأثناء لا بُدَّ من التَّصريح الفوري عن أماكن احتجازهم والسَّماح للمنظمات الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم مباشرة.
- إطلاق سراح الأطفال والنساء والتَّوقف عن اتخاذ الأسر والأصدقاء رهائن حرب.
- نطلب من مسؤول ملف المعتقلين الجديد في مكتب المبعوث الأممي أن يُدرج قضية المعتقلين في اجتماع جنيف ثمانية المقبل، فهي همُّ السوريين أكثر من قضايا بعيدة يمكن التباحث فيها لاحقاً بشكل تشاركي بين الأطراف بعد التوافق السياسي، كالدستور.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

